

- كلمة العدد -

1 مجدداً الأونروا ترخص لرغبات الجهات المانحة وتعاقب الموظف الفلسطيني على انتقامه الوطني.

2 عدم استجابة الأونروا لمطالب الإتحاد في الضفة الغربية يحرم 40 ألف طالب من التعليم

3 أزمة المقابر تزيد أوجاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان..

4 على الأونروا التعامل بشكل استثنائي مع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بشكل عاجل.

آخر آذار / مارس 2023



نشرة دورية نصف شهرية تصدر عن "المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج" بالتعاون مع "الهيئة 302 للدفاع عن حقوق اللاجئين" ..
تناول النشرة آخر المستجدات والتحليلات والأخبار المتعلقة بوكالة "الأونروا" واللاجئين من وجهات نظر مختلفة؛ فلسطينية وعربية وعالمية..
تهدف النشرة إلى تزويد القارئ والمتابع بالمعلومات والتحليلات الكافية والضرورية حول وكالة "الأونروا" لما تمثله من ارتباط عضوي وحيوي بقضية اللاجئين بحيث تشكل فائدة نوعية يمكن استخدامها في مجالات متعددة في سياق الضغط والتأثير للتعرّيف بقضية اللاجئين وحقهم بالعودة.

كلمة العدد:

مجدداً الأونروا ترخص لرغبات الجهات المانحة وتعاقب الموظف الفلسطيني على انتماهه الوطني.

وبالتالي استمرار هذا السلوك الذي تنتعجه الوكالة مرفوض ويجب التراجع عنه، وقضية الأستاذ رياض مصطفى نموذجاً، وفي المقابل وشعبنا الفلسطيني وكل قواه الحياة لن يسمح لأي كان باستغلال المؤسسات الدولية لفرض أجندات الاحتلال على شعبنا وتمييع قضيائنا الأساسية، وفي

مقدمتها قضية اللاجئين وحق العودة.

وتبقى نقطة ضعف الوكالة والمرض المزمن الذي تعاني منه هو عدم وجود آلية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة لتمويل ميزانية الأونروا بشكل الزامي من قبل الدول الأعضاء.

فتمويل ميزانية الأونروا بشكل طوعي من قبل الدول المانحة يجعل الوكالة مرتنة لرغبات ومصالح هذه الدول والتي تمتناع عن الدفع اذا لم تلبي وكالة الأونروا أهداف ورغبات الدول المانحة.

مجدداً نؤكد على ضرورة حل مشكلة تمويل ميزانية الأونروا حفاظاً على حقوق اللاجئين الفلسطينيين وكرامتهم.



كثيراً ما حذرنا من رضوخ وكالة الأونروا الى مطالب ومصالح الجهات المانحة والتي قد تتناقض ومصالح اللاجئين الفلسطينيين. وتتناقض مع شرائع حقوق الإنسان في حرية التعبير وحرية الانتماء الوطني والفكري بل وشرعية حقوق الإنسان. والتي أول من ينط بـه الحفاظ عليها والتمسك بها هي الجمعية العامة للأمم المتحدة والوكالات والمنظمات المتبعة عنها. ومؤخراً أصدرت وكالة "الأونروا" قراراً بتوقيف الأستاذ رياض مصطفى عن عمله كمدرس في مدرسة المنار التابعة للوكالة في مخيم نهر البارد لللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بحجة نشره مواد وطنية على مواقع التواصل الاجتماعي اعتبرتها الوكالة تحريضاً وانتهاكاً للحيادية.

فلا معنى للحيادية في عمل الوكالة طالما أن القانون الدولي ليس محايدها، على اعتبار ان الوكالة هي إحدى منظمات الأمم المتحدة تتنفس برئبة القانون الدولي، وهو ما يجب على الوكالة إبرازه في شتى أماكن تواجدها.

وبالتالي من الحري بنا أن نتساءل أين الأمم المتحدة وسلطتها وحياديتها في تطبيق العشرات من القوانين الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وعلى سبيل المثال لا الحصر؛ اللاجئون وحق العودة، الاحتلال، المستوطنات، الاسرى، القدس، جدار الفصل العنصري... وبعدها فإن الأمم المتحدة تمارس سياسة المعايير المزدوجة، وبالتالي تكريس لتهميشه القوانين الدولية وقيمتها.



عدم استجابة الأونروا لمطالب الإتحاد في الضفة الغربية يحرم 40 ألف طالب من التعليم

بعد مرور أكثر من 50 يوماً على الإضراب المفتوح الذي أعلن عنه اتحاد العاملين العرب التابع للأونروا في الضفة الغربية المحتلة بما فيها شرق القدس، وعدم التفاعل الإيجابي حتى الآن مع مطالب الإتحاد المشروعة والمحقة سواء المتعلقة بزيادة الرواتب وغيرها من المطالب، فإن وكالة "الأونروا" بذلك تحرم أكثر من 40 ألف طالب وطالبة من أبنائنا من الالتحاق في مدارس الوكالة، كما وإنها تحرم حوالي مليون لاجئ فلسطيني من الاستفادة من خدمات الوكالة الحيوية، وتحرم أكثر من 46 ألف شخص مصابين بالأمراض غير المعدية لا يتلقون الأدوية، عدا عن تراكم النفايات الصلبة في المخيمات. وهنا يجب رفع الصوت عالياً في وجه من يدعون التمسك بحقوق الإنسان وحقوق الطفل، اليس من حق هؤلاء أن يحصلوا على كافة المتطلبات الضرورية للحياة بشكل لائق وسواء أسوة بأقرانهم من الطلاب والمريض في شتى بقاع العالم؟

ففي الوقت الذي تمر فيه وكالة الأونروا في وضع مالي حرج وضرورة الاستجابة المالية الفورية من المتبرعين، فإنه تجب دعوة الوكالة إلى استثمار حالة الإضراب المفتوح، والضغط على المانحين والتحرك الجاد وال سريع لتلبية مطالب الإتحاد، وإلا لتحمل "الأونروا" مسؤولية المزيد من تدهور الأوضاع في الضفة. فارتدادات هذه الأزمة إن استمرت حتماً ستمتد إلى كل محيط اللاجئين الفلسطينيين ولن تقتصر عليهم فقط. فالبعد المتعلق بوكالة الأونروا متعدد. منها الإنساني ومنها الاغاثي ومنها التنموي ومنها الاجتماعي ومنها الصحي ولكن يبقى هناك بعضاً غاية في الأهمية والخطورة ولا يمكن إغفاله أو التقليل من شأنه ألا وهو البعد السياسي والذي تفرد به وكالة الأونروا دوناً عن بقية الوكالات الأممية الأخرى. وهو البعد الذي يحاول انصار المعسكر الصهيوني تشتيت الأنظار عنه عبر طرق عديدة يجب التنبيه لها دائماً وعدم السماح لهذه المحاولات بالمرور أو عدم ترك الفرصة لمن يتحينها للاصطدام بالماء العكر. وبعد أن تفاقمت الأمور ووصلت إلى حد قطع رواتب العاملين، والاستدعاءات المتلاحقة من قبل "دائرة الرقابة الداخلية" في الوكالة للتحقيق في مزاعم "تعطيل عمل الأونروا والموظفين"، وفشل المفاوضات وتغليب لغة الحوار واستخدام البيانات والاتهامات الحادة بين الطرفين، وتوقف الخدمات عن حوالي مليون لاجئ فلسطيني في 19 مخيماً، ومرور أكثر من 50 يوم على الإضراب المفتوح، وعدم قدرة الوسطاء للتوصيل إلى حل (الإطار الرسمي الفلسطيني، سياسيون، حقوقيون، لجان شعبية، مؤسسات مجتمع مدني...) تكون بذلك "المعركة النقابية" التي تدور رحاها بين "الأونروا" واتحاد العاملين العرب في الضفة الغربية المحتلة قد وصلت وللأسف إلى الخطوط الحمراء، الرابح فيها حتماً خسران.. لذلك نرى بأنه قد بات من الضروري أن تبادر وتأخذ اللجنة الاستشارية للأونروا دورها، وسرعة إيجاد حل وسط يحفظ فيه كرامة وهيبة كل من "الإتحاد" و"الأونروا" والعمل النقاب.



من 3 إلى 6 جثث بالقبر الواحد أزمة جديدة طفوا الى السطح في واقع اللاجئين الفلسطينيين.
أزمة المقابر تزيد أوجاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان..

في هذا السياق، يقول الباحث بالشأن الفلسطيني علي هويدى للجزيرة نت إن ارتفاع الكثافة السكانية ببقع جغرافية لم تتطور مساحتها منذ إنشاء المخيمات ييرر أزمة اكتظاظ المقابر، لأن الأولوية تعطى لبناء المساكن العشوائية وليس توسيع أراضي المقابر.

ويقول هويدى إن المخيمات البالغة 12 مخيما ولديها مقابرها الضيقة معترف بها جغرافيا وديمغرافيا من الدولة اللبنانية والأونروا، لكن هناك نحو 158 تجمعا للاجئين تعرف بها الأونروا ديمغرافيا وليس جغرافيا، وذلك يفاقم القلق إزاء تنامي ظاهرة الدفن العشوائي.

ويرى المتحدث بأن مقبرة سبلين أرجأت انفجار أزمة المقابر ولم تحلها، لأن التكلفة وبعد المسافة جعلاها خيارا صعبا للفلسطينيين عند دفن موتاهم.

وكانه يتم العمل لجعل حياة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان كتلة من المعاناة والتجارب المريمة والقاسية وحتى بعد موتهم سيتسببون بأزمة جديدة لذويهم الذين لن يجدوا مكاناً مناسباً لدفنهم مع الحفاظ على حرمة وقدسيّة الموت من الناحية الشرعية والانسانية على حد سواء. وتغريد الوكالة بأن حدود دورها تتوقف عند التيسير المحتمل للمفاوضات مع الحكومة المضيفة والجهات الفاعلة كالبلديات لتوفير أراضٍ إضافية للمقابر قد تقوم الأونروا بإعادة تأهيل هذه الأراضي لتكون مقابر كما حدث في سبلين وفي نهر البارد، لكنه هذه المسألة لا تغطيها الميزانية الأساسية للأونروا.





على الأونروا التعامل بشكل استثنائي مع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بشكل عاجل.

ها قد دخل شهر رمضان الفضيل على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في الوقت الذي تتزايد به أوضاعهم الاقتصادية سوء ومعاناة. فلا يحق لللاجئين الفلسطينيين في لبنان الانتفاع بالرعاية الصحية العامة وغيرها من الخدمات الاجتماعية، في الوقت الذي لا يستطيع معظمهم دفع تكاليف الرعاية الصحية الخاصة. ولا يمكن أغلب اللاجئين لضيق الحال من الالتحاق بالمدارس والجامعات اللبنانية. حيث يسمح للأجانب بأن يكونوا فقط عشرة بالمائة من تلاميذ المدارس اللبنانية المملوكة للدولة. وبناء على هذا فإن الأونروا تدير عدداً قليلاً من المدارس الثانوية في لبنان لتعليم اللاجئين الفلسطينيين. وفي ذات الوقت ففيما يتعلق بقسم التربية والتعليم في كلية الآداب بجامعة لبنان، والذي يتخرج منه المدرسون الذين يعملون في المدارس الثانوية اللبنانية، فإنه لا يقبل الطلبة الفلسطينيين.

ولا يحق لللاجئين الفلسطينيين في لبنان تملك العقارات والممتلكات، كما أن هناك قيوداً مفروضة على إقامة المباني في المخيمات الفلسطينية أو حولها. ولا يحق للفلسطينيين العمل في الحرف والأعمال المهنية التي تستدعي مهارات خاصة والتي بلغ عددها 73 مهنة، تتضمن: الصيدلة، والإعلام، والطب، والقانون، والتعليم، والهندسة؛ فلا يسمح لهم إلا بالعمل في عدد محدود من المهن المتواضعة. ولا يمكن للفلسطيني أن يبحث عن عمل دون الحصول على تصريح عمل مسبقاً، والذي يصعب الحصول عليه عادة. وفي الوقت ذاته قد تراجعت خدمات الأونروا بشكل كبير وفي كافة المجالات الصحية والتربوية والإغاثية، انعكس سلباً وزاد الأمر سوءاً. هذا إلى جانب انخفاض القدرة الاستشفائية، نظراً لأنعيار العملة اللبنانية، ودولرة كافة السلع المستوردة إلى لبنان. وبينت آخر إحصائية لـ”أونروا“ أن 93 بالمئة من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان باتوا يقعون تحت خط الفقر، ما يعني أن الجميع تقريباً غير قادرين على تلبية حاجياتهم الأساسية يأتي هذا كله في ظل أسوأ أزمة اقتصادية يمر بها لبنان منذ نشأته. في ظل كل ما سبق فإنه قد بات لزاماً على وكالة الأونروا التدخل بشكل عاجل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه للحفاظ على حياة وكرامة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والتعامل معهم كوضع استثنائي من خلال وضع خطة طوارئ يستفيد منها جميع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان دون استثناء فالجميع بات تحت خط الفقر والجميع أصبح عاجزاً عن مواجهة الظروف الطاحنة التي تتضمن ارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة الشرائية للعملة اللبنانية وتدني القدرة المالية لللاجئين الفلسطينيين في ظل ما ذكر آنفاً من ظروف ضاغطة. ولم يعد هناك أي ملجاً لهم سوى ما تقدمه الأونروا من برامج وهي بدورها آخذة بالتراجع والتآكل.